

محب: نتعهد بالحيادية المطلقة تجاه مرشحي «الرئاسة»... وتوجد مخططات لاستدراج الشرطة إلى الجامعات

«المحروسة» تواصل معاقبة «الإخوان»... و«المرشد» يؤكد: نحن فداء لمصر والدين

القاهرة - «وكالات»: قررت محكمة مصرية حجز دعوى ضد عدد من قادة جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم المشير محمد بديع، للحكم في السابع من يونيو المقبل، وذلك في جلسة شهدت دفاع بديع عن نفسه أمام المحكمة، مؤكداً أن الجماعة ترفض العنف، وقد كانت على الدوام مصدر قلق لليهود على حد تعبيره. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية أن محكمة جنابات شبرا الخيمة حددت السابع من يونيو موعداً للتلقي بالحكم، في قضية اتهام 48 شخصاً من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان، بتقديمهم محمد بديع، المرشد العام للجماعة، وصفوت حجازي ومحمد البلتاجي، وذلك في قضية اتهامهم بالتحريض على العنف وقطع طريق سريع أواخر يوليو 2012. من جانبها، نقلت «بوابة الأهرام» عن بديع قوله خلال الجلسة إن جماعة الإخوان «عمرها ٨٥ عاماً، ولم تقم بأي عنف طوال تاريخها، مضيها: «وقفت الجماعة في بداية عمرها ضد اليهود عدة سنوات، وكانت الجماعة التي يخشاها اليهود وقت إن، مضيها أنه عمل لعقود في جامعات مصر، ولم يقدم حتى على استخدام العنف اللفظي».

وعرضت البوابة الرسمية للأهرام تسجيل فيديو يبدو فيه بديع وهو يخاطب المحكمة قائلا: «نحن لا نتعاون على الإثم والعُدوان، بل نتعاون على البر والتقوى، المرشد السابق حسن البصري رحمه الله قال لأمة كلها نحن دعاة ولستنا قضاة رداً على التفكير الذي نتج عن التعذيب والقتل في السجون، نحن نرفض العنف حتى العنف اللفظي».

كما يظهر في مقطع آخر وهو يقول «نقدم أنفسنا فداء لمصر وفداء لديننا» وقد قوبلت كلمته بتصفيق من محامي الدفاع وبعض الحاضرين. علماً أن بديع وعدد آخر من قيادات الجماعة هم ضمن مئات من الأشخاص الذي أصدرت محكمة حكماً بإحالة أوراقيهم إلى المفتي تمهيداً لإعدامهم، ما أثار ريدود فعل دولية.

وفي سياق متصل، قضت محكمة جنابات كفر الشيخ بسجن 126 من عناصر الإخوان لمدة عشر سنوات بتهم بينها «التلويح بالوقوع والتحريض على العنف وإثارة الشغب، وإحراز أسلحة بيضاء وثأرية، وإتلاف المنشآت العامة والخاصة، وترويع المواطنين والانضمام إلى جماعة محظورة».

سياسياً تعهد رئيس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب بحيادية حكومته



محمد بديع وقيادات الإخوان خلال جلسة محاكمة سابقة

والوقوف على مسافة واحدة تجاه المرشحين الرئيسيين عبدالفتاح السيسي وحمدين صباحي.

ونفي محلب في حديث لآحدى القنوات الفضائية الليلة قبل الماضية وبينته وكالة أنباء الشرق الأوسط ما يثار حول اتهام

الحكومة بالانحياز إلى أحد المرشحين على حساب الآخر مبيهاً أنه تم التحقيق في شكوى أحد المرشحين ولم يثبت أي دليل

مطلقاً على صحة شكواه. وقال «لقد أقمنا على حماية ورعاية حقوق الشعب ولا يحق لأي شكل من الأشكال توجيه الشعب

«الأوروبي» يتراجع عن قرار مراقبته للانتخابات ... وقبلة تهز تجمعاً لداعمي السيسي في القاهرة

بروكسل - «وكالات»: قرر الاتحاد الأوروبي العدول عن إرسال مراقبين إلى مصر لمراقبة الانتخابات الرئاسية المقررة يومي 26 و 27 من هذا الشهر بسبب عدم حصوله على التراخيص المطلوبة من السلطات المصرية لإحضار المعدات الأمنية ومتطلبات السلامة لقيام بهم،ته، حسب مسؤول في الاتحاد. وقال ناطق باسم مفوضية الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، إن الاتحاد بدأ في نشر بعثته في مصر في النصف الثاني من شهر أبريل الماضي لكن قواعد المراقبة التي يلتزم بها الاتحاد «تشمل عدداً من المعدات الخاصة التي يجب إحضارها «إلى مصر» حتى يمكن مراقبو الاتحاد من أداء واجباتهم، حسب فرانس برس. وأضاف الناطق في بيان صادر عنه «لكن للأسف ولأسباب إدارية، وبالرغم من الجهود المستميتة التي بذلناها والطلبات المتكررة التي قدمناها، لم يستجب لهذه الشروط. ومن ثم، فإن نشر بعثة لمراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي لم يعد ممكناً».

وقال مصدر في الاتحاد إن المراقبين كانوا سينشرون في مناطق مختلفة من مصر لكن «ثبت أن من المستحيل نشر معدات الاتصال والأدوات الطبية الضرورية لضمان أمن وسلامة المراقبين في الوقت المناسب». وأضاف المصدر قائلاً «لقد تأخر الوقت كثيراً جداً الآن حتى يقوم مراقبو الاتحاد على المدى البعيد بمتطلبات المراقبة بشكل جيد». وفي المقابل، سيعتد الاتحاد الأوروبي فريقاً ستكون له «طبيعة ونطاق محدودان أكثر فاعلية فيما يخص «مراقبة» الانتخابات، على أن تقتصر المهمة على القاهرة». ومضى الناطق في القول «إننا سنعمل على الدعم الكامل للسلطات المصرية لتسهيل عمل فريق تقييم الانتخابات بهدف أداء مهمته وتوفير الأمن المطلوب».

ويتوقع أن يلوز وزير الدفاع السابق المشير عبد الفتاح السيسي بهذه الانتخابات التي لا ينافس فيها سوى المرشح

السيسي، حمدين صباحي. وفي الإطار ذاته، حذر الرئيس الأمريكي السابق، جيمي كارتر، مصر من أن عملية انتقالها إلى الديمقراطية تتعثر حالياً وذلك قبيل الانتخابات الرئاسية، حسب وكالة الأسوشييتد برس. وأوضح معهد كارتر لمراقبة الانتخابات قائلاً في بيان «تعتبر عملية الانتقال السياسي في مصر إذ توشك الأوضاع فيها أن تنقلب رأساً على عقب». وأضاف المعهد قائلاً إن إسطاحة الرئيس الإسلامي ، محمد مرسي، عمقت الاضطرابات السياسية في البلد. وقرر معهد كارتر عدم إرسال مراقبين إلى مصر لمراقبة الانتخابات الرئاسية.

لكن المعهد سيرسل فريقاً محدوداً من الخبراء إلى مصر، وعلى صعيد التطورات الميدانية في مصر، أفادت أنباء بجرح ثلاثة أشخاص في انفجار بالقاهرة السبت خلال تجمع

ليبرمان: عباس ليس شريكاً للسلام... وأعدنا خطة بديلة بعد تعثر المفاوضات

الأراضي المحتلة: إعلان وشيك لحكومة الوفاق الوطني... وإسرائيل تلوح بالعصا في وجه الفلسطينيين

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أكد مسؤول فلسطيني رفيع انتهاء مشاورات تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية، مرجحاً أن يتم الإعلان عنها نهاية الأسبوع القادم على أبعد تقدير. وقال عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف للجزيرة نت إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيعود إلى الأراضي الفلسطينية الثلاثاء القادم، وسيجري مشاوراته النهائية بشأن الحكومة على أن تعلن قبل انتهاء الأسابيع الخمسة المحددة لها.

وكانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» والمقاومة الإسلامية «حماس» اتفقتا في 23 أبريل الماضي على إنهاء الانقسام المستمر منذ أواسط عام 2007، وتشكيل حكومة توافق من الشخصيات المستقلة في مدة أقصاها خمسة أسابيع.

وأضاف أبو يوسف أن حركتي فتح وحماس توافقتا على أغلب أسماء الحكومة التي ستبقى على عدد من الوزراء المستقلين في حكومة رئيس الوزراء الحالي رامي الحمد الله الذي سبق ووضع استقالته في تصرف الرئيس عباس.

وأشار المسؤول الفلسطيني إلى أن الحكومة ستؤدي الميثاق الدستوري أمام الرئيس فور تشكيلها، ولن تعرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة، موضحاً أن المجلس التشريعي سيعقد جلسة بعد شهر من تشكيل الحكومة ولفق اتفاق القاهرة 2011.

ونقلت مسألة عرض الحكومة على التشريعي مشار جدل خلال الأيام الأخيرة، فرغم تأكيدات قيادات في فتح وحماس أنها لن تعرض على التشريعي لنيل الثقة، أكد القيادي في



قادة من حركتي فتح وحماس عقب التوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية

حركة حماس محمود الزهاز أنها ستعرض عليه لنيل الثقة وستتم مراقبتها ومساءلتها.

وأضاف في لقاء مع فضائية «الأقصى» التابعة لحركة حماس أمس الأول أن الحكومة القادمة ستعرض على المجلس التشريعي الفلسطيني لتأخذ الثقة منه، وهو ما أكد رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية في تصريح سابق.

وحسب الزهاز، فإن رئيس الحكومة القادمة قد يكون الرئيس الفلسطيني أو غيره، موضحاً أنها ليست مشكلة بالتفاوض على أية قضية فلسطينية.

في سياق متصل، نقلت الإذاعة

الإسرائيلية عن مصادر سياسية إسرائيلية تقديرها بأن تعترف الربياعية الدولية بحكومة التوافق في حال لم تشارك فيها حركة حماس بشكل مباشر. وتوقعت المصادر أن تصدر اللجنة الدولية بياناً قريباً يسد الطريق أمام محاولات إسرائيل إقناع المجتمع الدولي بمقاطعتها.

بالمقابل قال وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أن الوزارة أعدت خطة بديلة بعد تعثر المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

وأضاف ليبرمان في مقابلة مع القناة الإسرائيلية الثانية الليلة قبل الماضية أن الخطة

البديلة عرضت على رئيس الحكومة لتتياحو موضحاً «أن الرئيس محمود عباس ليس شريكاً للسلام ولا يمكن التوصل إلى حل وسط معه». وأكد أهمية التفاوض مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية والخارج. وكانت إسرائيل أوفقت المفاوضات قبل انتهاء مدتها المحددة في 29 من أبريل الماضي بعد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين حركتي «فتح» و«حماس» بنهي الانقسام والاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني.

ورفضت إسرائيل الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع الإدارة

الأمريكية والإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل «أوسلو» من جانبه أتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس السلطة الفلسطينية بالاستمرار فيما أسماه «حملات التحريض ضد إسرائيل والعمل على تشويه صورتها في المجتمع الدولي».

واشتد نتنياهو في كلمة القاها خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية التي شاركت الفلسطينيين في أحياء ذكرى النكبة الـ 66 قبل أيام بشدة قائلاً «أن من يطلق على ذكرى قيام دولة إسرائيل بالنكبة فإنه غير معني بإحلال السلام معها». ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن نتنياهو قوله خلال الاجتماع أن «هذا التحريض من السلطات يخلق أجواء معادية للسامية في العالم ضد إسرائيل».

وقال نتنياهو أن نتائج عملية التحريض ضد إسرائيل والمعادية للسامية التي تقوم السلطة الفلسطينية «شوهت صورت الدولة العبرية وكذلك الشعب اليهودي» على حد تعبيره.

ولفي ذات السياق أبدى نتنياهو تشاؤمه «أزاء إمكانية استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين» مشيراً إلى «أن هذا يأتي في ضوء ما قاموا به من مهربانات يوم الخميس الماضي أحياء ما يسمونه ذكرى النكبة الفلسطينية». وأشار إلى «أن هذه المهربانات وكذلك المسيرات التي جاءت في ذكرى النكبة أثرت في ذات الوقت الذي استست فيه إسرائيل في عام 1948، مشيراً إلى أن الذين «يروون أن إقامة إسرائيل تشكل كارثة ونكبة لا يبريدون في واقع الأمر إقامة السلام معها».

بعد أن اعتبرت تحركه في بنغازي «محاولة انقلابية»

ليبيا: الجيش يتأهب لشن هجوم موسع على قوات اللواء حفتر



الجيش الليبي يتأهب للهجوم على بنغازي

حفتر، وحذر البيان من أنه «سيلاحق قانوناً كل من شارك في هذه المحاولة الانقلابية». في هذه الأثناء ارتفعت حصيلة المواجهات التي جرت في المدينة يومي الجمعة والسبت إلى 75 قتيلاً على الأقل و141 جريحاً.

وقالت وزارة الصحة الليبية في بيان إن مركز بنغازي الطبي استقبل 56 قتيلاً و12 جريحاً، بينما وصل مستشفى المرج العام ثمانية قتلى و79 جريحاً.

كما استقبل مستشفى الأبيار أربعة قتلى و14 جريحاً ومستشفى سلوق أربعة قتلى وجرحين، بينما وصل مستشفى الجلاء بنغازي قتيلاً و34 جريحاً، والمركز الصحي جريدية استقبل قتيلاً واحداً.

وقد أكد حفتر السبت تصفيعه على مواصلة حملته على ما سماه «مليشيات إسلامية» في بنغازي، وذلك بعد يوم من شن هجوم على من وصفهم بـ«الإرهابيين».

ولقي حفتر -الذي قدم نفسه قائد لـ«الجيش الوطني»- دعماً في عملياته الأخيرة من ضباط ووحدات عسكرية مشقة، ودعماً بطائرات مروحيات قتال.

وقال حفتر في تصريح لقناة «ليبيا أول» التي تدعّمه «إن عملياته العسكرية ستستمر حتى تظهر بنغازي من الإرهابيين».

طرابلس - «وكالات»: أفادت تقارير صحافية من بنغازي بأن رئاسة أركان الجيش الليبي تجهز لعملية عسكرية واسعة خلال الساعات وربما الأيام المقبلة للقبلة المدينة ضد قوات اللواء المتقاعد من الجيش خليفة حفتر، بينما وضعت كتائب النوار في حالة تأهب.

كما أثار المرسلون بيان الحكومة الانتقالية عييت القيادي البارز في كتائب نوار بنغازي زياد بلعم مسنفاً بين النوار والغرفة الأمنية المشتركة. وكانت رئاسة الأركان الليبية أعلنت فرض حظر للطيران فوق بنغازي وحذر المتحدث باسمها من أنه سيتم استهداف أي طائرة تحلق في أجواء بنغازي من دون أن تكون قد حصلت على إذن مسبق من رئاسة الأركان المشكلة من قبل الجيش الليبي والوحدات التابعة للغرفة الأمنية المشتركة وتشكيلات النوار التابعة لها.

ونددت السلطات الليبية بالحملة التي يشنها حفتر على مواقع للنوار في بنغازي، معتبرة أنها محاولة «انقلاب» على ثورة 17 فبراير، وذلك بحسب بيان مشترك للحكومة والمؤتمر العام والجيش النظامي.

واعتبر البيان -الذي قراه رئيس المؤتمر الوطني العام ثوري بوسهين- أن الحملة التي يشنها حفتر على من يصفهم بـ «مجموعات إرهابية» تحرك «خارج عن شرعية الدولة وانقلاب بقوده